رأي القدس

المصداقية التجارية الامريكية على المحك

■ بعد تعرض الادعاءات الامريكية حول نشر الديمقراطية واصلاحاتها في الوطن العربي والعالم الى ضربة قاصمة اثر فوز حركة المقاومة الاسلامية «حماس» في الانتخابات التشريعية الاخيرة في فلسطين، تواجه الادعاءات الأكثر اهمية والمتعلقة بحرية التجارة اختبارا اكثر صعوبة هذه الايام نتيجة فوز شركة موانئ دبي العالمية بصفقة مقدارها سبعة مليارات دولار لادارة ستة موانئ امريكية.

الكونغرس الامريكي اعلن اعتراضه على هذه الصفقة بحجة ان الشركة المذكورة عربية، واثنين من المشاركين في هجمات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) الشهيرة كانا من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة (الشحي والحمادي)، وان اموالاً ذهبت الى تنظيم «القاعدة» مرت عبر مصارف اماراتية.

البيت الابيض رحب يوم امس بطلب من الكونغرس باتاحة مزيد من الوقت لاطلاع المشرعين الامريكيين على تفاصيل الصفقة وجوانبها الاقتصادية والأمنية، مع تأكيده في الوقت نفسه انها ستمضي قدما.

الضجة مفتعلة، وتنطوي على جوانب عنصرية، مثلما تعكس كراهية للعرب والمسلمين من قبل مشرعين من المفترض ان يترفعوا على المشاعر الشخصية، ويقدموا مصلحة بلادهم على اي اعتبارات اخرى.

الشركة العربية التي فازت في هذه الصفقة هي شركة حكومية، وتقدمت بعرضها جنباً الى جنب مع عشرات الشركات العالمية الاخرى، وتفوقت عليها جميعا بكفاءتها، وتجربتها الناجحة في ادارة ميناء دبي الذي يعتبر واحدا من اكبر الموانئ في العالم.

الذرائع الأمنية التي يتخفى خلفها الكثير من المشرعين في الحزبين الجمهوري الحاكم، والديمقراطي المعارض مردود عليها بسهولة ويسر، فالشركة المعنية لن تكون مسؤولة عن الاجراءات الأمنية في الموانئ الامريكية التي ستشرف على ادارتها، وستتولى هذه المسألة الاجهزة الامنية الامريكية.

وربما لا نبالغ اذا قلنا ان ادارة الشركة العربية الاماراتية للموانئ تعتبر اكثر كفاءة على الصعيدين الاداري والأمني من نظيراتها الامريكية والغربية، بدليل ان موانئ دولة الامارات، وخاصة ميناء دبي، لم تشهد حادثا أمنيا واحدا على مدى الثلاثين عاما الماضية على الأقل.

ميناء دبي ظل آمنا في فترة من اكثر الفترات حرجا في تاريخ المنطقة، ونحن هنا نتحدث عن فترة الحرب العراقية الايرانية التي امتدت لثماني سنوات. وشهدت منطقة الخليج العربي حربين اخريين في غضون عشر سنوات، الاولى لاخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991، والثانية عام 2004 لاخراج نظام البعث من الحكم في العراق، وظلت موانئ دولة الامارات، ودبي على وجه التحديد آمنة تماماً.

الغاء هذه الصفقة او تعطيلها سيصيب المصداقية الامريكية في مقتل، لأن الحديث عن العولمة والانفتاح الاقتصادي، وفتح الحدود امام التجارة الدولية لا يمكن ان ينسجم مع مواقف الجهات الامريكية المعارضة لهذه الصفقة، والمطالبة باعطائها الى شركات اخرى لان الفائزة فيها شركة عربية.

الولايات المتحدة الامريكية تدير الشرق الاوسط بأسره، وتتلاعب بالاموال والارصدة واسعار النفط العربي كما تريد، وتحرم من تشاء من عضوية منظمة التجارة العالمية التي تهيمن عليها، ولكنها لا تستطيع ان تتحمل شركة عربية تدير موانئها، بعد ان حصلت على هذه الصفقة بوسائل شرعية، اي تجارة حرة هذه التي يتحدثون عنها؟

مصر التي كانت هبة النيل أصبحت هبة رجال الأعمال

رجال أعمال يروجون لـ«التوريث» بين الأروقة الأمريكية والصهيونية

محمد عبدالحكم دياب *

■ وصف المؤرخ الإغريقي هيرودوث مصر بأنها هبة النيل، وبدا ساذجا، بعدما عشنا دورة الأيام، التي أتت بحقبة أصبحت فيها مصر «هبة الأمن».. اتخذت فيها الدولة شكلا بوليسيا شديد الوطأة. ثم جاءت دولة جمال مبارك بفاشيتها لتجعل مصر «هبة رجال الأعمال»، وفور أن ألغيت السياسة أفسحت الدولة البوليسية، لاستغلال المناصب المحكومية والوظائف العامة لتكوين الثروات. فأخذ كل مسؤول على عاتقه توظيف القطاع الذي يتولاه، وتحويله من قطاع إلى «إقطاعية»، تسودها الرشوة والعمولات والصفقات وغسيل الأموال والبلطجة وكسر القوانين، وفي مرحلة حكم «النجل» بدأ المسؤولون في استخدام الأبناء في تنمية هذه الثروات ورعايتها، وكان لـ«عائلة مبارك» فضل السبق في كسر الحواجز التي كانت تمنع الخلط ما بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وكان للابنين، علاء وجمال، دورهما في عمليات كسر غير مسبوقة لهذه الحواجز، وعلى نفس نهجهما سار وزراء ومسؤولون آخرون، في مجالات الثقافة والإعلام وشركات الانتاج المرئي والمسموع، فالأعزب منهم كون امبراطوريات لنفسه، ومن لديه أبناء نقل إليهم امبراطوريات تعمل في مجالات الإنتاج الإعلامي والفضائي والفني والثقافي، ودارت في فلكهم مجموعات أقل حجما ووزنا، ومثال محمد فودة سكرتير وزير الثقافة الذي حوكم وأدين معروف للجميع.

وهناك مسؤولون آخرون كونوا الثروات بالنفوذ الإداري والتشريعي، في مجلسي الشعب والشورى، بتسهيل إلحاق الطلاب بكليات الشرطة والحربية والطيران والبحرية، وإلحاق الخريجين بسلك النيابة العامة والقضاء والإعلام والجامعات، وتسهيلات أخرى في مجالات الزراعة والإدارة المحلية والإسكان، والأراضي والمنشآت والمساكن في المجتمعات العمرانية الجديدة، وتراخيص البناء والمشروعات التجارية والصناعية، وهناك من ربط نفسه بنشاط «العائلة» التجاري والمالي، ونتج عن ذلك أن صار أحد كبار موظفي الرئاسة من أكبر أثرياء مصر.. هذه نماذج قليلة لظاهرة تفشت في الدولة المصرية بأجهزتها ومؤسساتها.

وتكوين الثروات بهذه الطرق غير المشروعة أصبح مصدر قلق لـ«العائلة» ومواليها، فقدوا الشعور بالأمان، وكان الحل هو في نقل الحكم والإدارة، من يد السياسيين والفنيين «التكنوقراط» ورجال الأمن، إلى يد رجال الأعمال، وهذه سابقة غريبة ومعيبة.. لم يحدث، في النظم الرأسمالية التي يتشبهون بها، أن ترك الساسة زمام الحكم لرجال الأعمال. فالسياسة تتحدد بمرجعيات ونظريات وأيديولوجيات، غالبا ما تصب في قناة تزكية المشروع الخاص، والدفاع عن الحرية الاقتصادية، واتخاذ آليات العمل الديمقراطي كوسائل للتطوير والتصحيح وتداول الحكم، فالوعي التاريخي لرجال الأعمال في الغرب كشف لهم أن ذلك يخفف من وطأة الرأسمالية واستغلالها وتوحشها، وهذا هو الذي أعطى نظم الحكم الغربية بريقا بهر الناس في كثير من أنحاء العالم، واستقر في ذهن رجل الأعمال الغربي أن استمراره واستمرار دوره يتحقق بترسيخ دولة القانون. وعليه قبل بتدخلها واستظل بمظلتها، وأقر بوظيفتها في إعادة توزيع الثروة القومية، بما يسمح لها بجمع الضرائب، والحد من الدور السلبي لـ«الاقتصاد الأسود». (تجارة المخدرات وغسيل الأموال وتجارة الرقيق الأبيض والدعارة إلى البلطجة والنصب). وبالضرائب مولت خدمات التعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية والأمن.

ولم يكن وصول الغرب إلى هذا المستوى بسبب التراكم الذي أحدثه الاستيلاء على المستعمرات في السابق، ولا بسبب نظام الهيمنة الحالي، فكل هذا لم يكن كافيا، ووصول الحضارة الغربية إلى هذا الشأو يعود إلى تميزها بالقدرة الفائقة على التنظيم، لثبت أن الثروة وحدها لا تكفي، وكم من الثروات بددها أصحابها لغياب هذه القدرة، وإذا أضفنا وجود «المركز» الذي تخرج منه الثروة الغربية وتعود، وتتولى البورصات والمصارف وحركة الأوراق المالية عالميا، هذه المهمة وتحافظ بذلك على دور «المركزية الغربية»، ومن المفترض، في مثل هذا الجو، أن يبذل الحاكم الوطني العربي جهدا، يجعل من بلده «مركزا» تنمويا واستثماريا، يوظف إمكانياتها الطبيعية والبشرية، وينشئ أوعية استثمارية للتنمية الداخلية أولا ولجذب الاستثمارات الخارجية ثانيا، لكن «العائلة» اختارت الطريق الأيسر لها، وهو العمل لحساب «المركز الغربي الصهيوني»، وورطت معها رجال أعمال، وألقت على كاهلهم مهمة ليست من اختصاصهم، وهي مهمة الحكم المباشر.

ومن أجل ذلك انتشرت قيم تخدم هذا التوجه، منها قيم تدعو للقبول بحكم اللصوص لمجرد أنهم أغنياء، والغنى كمصدر لليافة الاجتماعية أصبح طريق الاستيلاء على الحكم وسنت لذلك قاعدة تقول بالحكم لـ«الشبعانين»، ويرى «الفكر الجديد» الذي يشيعه «الرئيس الموازي» أن من يشبع من طول السرقة، لن يكون في حاجة إلى مال إذا ما وصل إلى الحكم!!، وواضح أن هذا من أجل ضمان استمرار «العائلة» ومواليها، وها هم بعد أن شبعوا، يوجهون دعوة صريحة لكل المتطلعين للحكم بممارسة اللصوصية ليصبحوا أهلا لتقلد مقاعد الوزارة أو الرئاسة!!. والواجب الوطني والأخلاقي والإنساني يفرض مقاومة هذه اللصوصية.. ونكتشف أن حسني مبارك لعب دورا شخصيا في نشر هذه القيم، فهو الذي ربط بين المنصب والثروة، وليس الخبرة أو الكفاءة، وكثيرا ما سمعناه يقول: «مش لاقي حد يبقى وزير» لأن مرتب الوزير أقل من دخل رجل الأعمال، وهذا المنطق الأعوج جاء نتاج أمية سياسية لا تفرق بين مقتضيات العمل العام وظروف العمل الخاص، وما زالت ترن في أذني عبارة كان يتربى عليها الشباب المصري في زمن عبد الناصر فحواها أن: «السياسي أول من يضحي وآخر من يستفيد»!!. وفي أنحاء العالم نجد مرتبات ودخول أصحاب الشركات وموظفيها الكبار أضعاف مرتبات السياسيين والمفكرين والكتاب والأكاديميين والعلماء، فهل يمكن مقارنة مرتب توني بلير بدخل محمد فايد، صاحب محلات هاروزد اللندنية مثلا، وكان مرتب جمال عبد الناصر 500 جنيه في الشهر، تنازل عن نصفه فأصبح 250 جنيها فقط، وكان ذلك أقل بكثير من دخل كاتب بقامة محمد حسنين هيكل، في ذلك الوقت، وكذلك كان وضع كثير من رؤساء المؤسسات والمصارف والشركات العامة والخاصة.

وغرس هذه القيم مطلوب لإتاحة الفرصة ليحصل حسني مبارك على المال الذي يريده، وبعد أن وصل الدخل الرسمي لوزير الداخلية، مليونين من الجنيهات شهريا، ومدير أمن القاهرة في حدود 600 ألف جنيه شهريا، فمن المفترض أن يكون دخل حسني مبارك، أكبر من ذلك بكثير. ورجال الأعمال دون أن يحكموا حولوا البلد إلى سوق، وجعلوا من الخدمات سلعا تباع وتشترى، فما بالنا وهم يحكمون، ستزيد وتيرة الإلغاء، الفعلي لمجانية التعليم، وتشجيع «المدارس الموازية» في البيوت، بالدروس الخصوصية، واستمرار خفض نصيب الطالب في الميزانية، والذي وصل إلى 150 دولارا سنويا. أي حوالي 12 دولارا في الشهر، (أقل من نصف دولار في اليوم).. تصرف على مرتبات المدرسين والعاملين!! وتزداد معدلات نشر التعليم الخاص، وتكون النتيجة عودة التسرب لأطفال الفقراء ومحدودي الدخل، ومن المتوقع، تبعا لذلك، أن ترتفع نسبة الأمية من جديد، بعد أن هبطت إلى 29 % في السنوات الأخيرة.

ورجال الأعمال ككحام «شبعانين».. لم يرتق أحدهم إلى مصاف طلعت حرب في مصر، في ثلاثينات القرن الماضي، ولا حذا واحد منهم حذو أسرة شومان، في الأردن وفلسطين، في النصف الثاني من نفس القرن، والسبب أن ثروات هؤلاء «الشبعانين» لقيطة، ولدت سفاحا من زواج المال بالحكم، ولهذا يرفضون الإعلان عنها وعن مصادرها، وخوفا من لحظة الحساب دفعوا بها إلى الحسابات السرية في المصارف الأجنبية، وقد أصبح سر الثروات ، في عصر «الرئيس الموازي»، ومن قبله والده، أهم من السر العسكري. وقد أثار السياسي الوفدي، منير فخري عبد النور، إعجابي الشديد. في واحد من لقاءاته الفضائية، رفض أن يوصف برجل الأعمال، قائلا ما معناه: أنا لست رجل أعمال، وقد أكون ثريا إنما أنا سياسي، ساعتها أحسست بالفخر لأنني أعلم أن مصر تمتلئ بكثيرين على شاكلته.

وأهم وظائف الوزراء «الشبعانين»، هو تهيئة المسرح لـ«التوريث»، واختيارهم كان على أساس أنهم الأكثر ارتباطا بدوائر أمريكية وصهيونية، ولهم تأثير فيها..

أصبح التصدي لهؤلاء «فرض عين» لأنه جزء من التصدي لمخطط «التوريث»، وذلك بالكشف عن ثروات هؤلاء ومصادرها، وبدأ البعض يمسك بخيوطها خارج مصر. وأهم هذه الخيوط هو ما يتعلق ببيع ديون القطاع العام. وهي مهمة تولاها «الرئيس الموازي»، خلال فترة عمله في المصرف الأمريكي، «بنك أوف أمريكا»، وهناك سعي حثيث لفتح هذا الملف، وحسب معلومات توفرت أمامنا تقول بأن ذلك ممكن، إذا ما تم التعرف على ما يحويه ملف شريكه في الفترة، ما بين 1988 و1993، وهو رياض غالي، قريب الوزير يوسف بطرس غالي، وتقول نفس المعلومات أن الديون التي بيعت تقدر بثلاثة مليارات دولار، أي ما يعادل أكثر من سبعة عشر مليار جنيه مصري بسعر اليوم.. حصلت الشركة التي تولت البيع على 40 سنتا عن كل دولار، فحققت ربحا قدره مليار ومئتي مليون دولار، في حدود سبع مليارات جنيه مصري بالأثمان الحالية، بالإضافة إلى تسديد الثمن بالعملة المصرية، وهذا أضاف أرباحا أخرى من الفارق بين بيع العملة بالسعر الرسمي، وسعر السوق السوداء، التي عرفت، في ذلك الوقت «بالسوق الموازية».

وتؤكد المعلومات أن كل هذه العمليات تمت بعيدا عن البنك المركزي المصري، ومن خلال علاقة مباشرة بين «الرئيس الموازي» وبين المصارف المعنية بالديون، وهي بنك الإسكندرية والبنك الأهلي وبنك مصر، ويأتي بيع المصارف الكبرى، لينقل هذه الملفات «السرية»، إلى خارج مصر، مما قد يمنع التعرف على خفايا ما جرى. إلا أن الأخطر هو فيما هو قادم، فاستعدادا لتسلم «الرئيس الموازي» للمنصب رسميا، وإذا ما صحت أحاديث الكواليس الغربية عن اتفاقيات «سرية» وقعها الرئيس الموازي مع نجيب ساويرس، لحل مشاكل الأقباط، لضمان تأييدهم، ومع الدولة الصهيونية حول مستقبل سيناء، إذا صح كل هذا فإنه يعني كارثة بكل معنى الكلمة. وفور توفر المعلومات الكافية حول هذه الاتفاقيات سننشر تفاصيلها تباعا.

* كاتب من مصر يقيم في لندن

كيف نسي محتلو العراق الانتخابات وعرس الأصبع البنفسجي؟

هيفاء زنكنة *

■ في عراقنا، تمر الايام بطيئة. ساعاتها ودقائقها تحمل الينا احداثا ثقيلة، خانقة، تنذر بهبوب ريح مسمومة. من بينها أخيرا، الاعتداء الارهابي على مسجد الإمام الهادي في سامراء، الكشف عن مقبرة جماعية حديثة الدفن للضحايا، وسط بغداد، وتضم 45 جثة. العثور على جثث مجهولة الهوية عليها آثار لطلقات نارية في الصدر والرأس وهي مقيدة الأيدي ومعصوبة العينين في عدة مدن. العثور على جثث 14 شخصا معصوبين ومقيدين في صندوق شاحنة. استلام 80 جثة لاشخاص مجهولي الهوية في الطب العدلي ببغداد. هذا هو مسار ايامنا، بينما ينشغل سياسيو الاحتلال والطوائف باقتسام فتات المناصب والمحاصصة التي باتت مغموسة بدماء أهلنا. فأين هم مما يجري، حاليا، للناس العاديين؟ أين وعودهم التي بذلوها لمن صدقهم من الناخبين؟ وفي خضم مايجري، هل يتذكر احد تلك الانتخابات؟

متى تمت الانتخابات الديمقراطية في العراق المحتل؟ قبل اعوام أم أشهر؟ هل تتذكرون الأصبع البنفسجي، الضجة، الخطب، البرامج، التصريحات، والتهديدات التي رافقتها؟ ترى، هل اعلنت نتائجها وتم تشكيل حكومة تمثل الشعب على اختلاف مظلومية افراده التاريخية، أم....؟ ماذا جرى للقوائم التي خاضت الانتخابات، وصرفت الملايين من اموال الشعب لطباعة ملصقات، زاهية الالوان، براقة الشعارات تحمل وجوها واسماء ومرجعيات؟ اين هي وعود الامين القوي بالامان والاستقرار ووعود رجال المرحلة بانهاء الطائفية وارساء الوحدة الوطنية؟ ماذا جرى للخطوط الحمراء التي لا يمكن لقوات الاحتلال تجاوزها، ونزاهة وشفافية لجان النزاهة والشفافية؟ من يتذكر ليث كبة، المتحدث باسم رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري ورئيس كتلة السلام الوطني الذي اخبرنا، قبل الانتخابات، بتاريخ 05/11/28، انه سيفجر قنابل شديدة القوة، تتعلق كما قال، بحقائق على الارض لايعرفها الشعب العراقي. كما نسبت له تصريحات اشارت الى ان الفساد الاداري وصل الى مرحلة مخيفة، «فقوات الاحتلال سرقت، ووزراء سرقوا، واحزاب اغتنت، وقيادات كردية وصلت من الغنى الى ارقام مخيفة فاقت كل التصورات».

ماذا جرى لبضاعة الديمقراطية المعلبة التي تم بيعها للناس يوم العرس البنفسجي، وما تلاها من ماراثون التشكيك والطعن والتحقيق وتهويل النتائج؟

تشير الاحداث كلها الى ان برامج الانتخابات ونتائجها، قد تمزقت، بعد شهرين من اجرائها، تحت ثقل الهم اليومي من قبل الشعب من جهة، وعنجهية المحتل الانكلو ـ امريكي وعبودية حكومة الاحتلال من جهة اخرى.

فمن الجهة الاولى، يمضي معظم ابناء الشعب ايامهم بقدرة قادر، وهم يحسبون اعمارهم بالدقائق وليس بالايام والشهور، مهنئين انفسهم وذويهم على سلامتهم وبقائهم في قارب الحياة يوما آخر. مما يشعرهم بان الانتخابات قد تمت منذ عهود سحيقة وانهم شاركوا فيها من باب دفع البلاء لا غير. إذ انهم مازالوا كما كانوا قبل الانتخابات، يراوحون في مواقعهم ذاتها، عاطلين عن العمل، واقفين في صف انتظار طويل للتزود بمكونات الحياة الاساسية من البطاقة التموينية والغاز والبنزين، والوقود، اقدامهم غائصة بمياه المجاري والنفايات، الكهرباء مقطوعة ومياه الشرب ملوثة. وفيات الاطفال تضاعفت والوصول الى المدارس والكليات مخاطرة كبيرة. الاساتذة والعلماء والاطباء يقتلون. النساء والرجال، يعتقلون ويعذبون. كل ذلك يتم بلا تمييز وبديمقراطية نحسد عيها.

من الجهة الثانية قامت سلطة الاحتلال المعجونة بعناصر العنجهية، والعنصرية، والجهل بطبيعة الشعوب والقوة العسكرية الهائلة، بتمزيق رداء الديمقراطية بنفسها، وان كانت قد صممته وفق مقاييسها، لانه صار اشهارا عن فشلها. فالطائفية والعرقية والاقليمية والفيدرالية والجنسوية والميليشيات والمغاوير وارهابيي الاحتلال، مكونات انتشرت مثل فيروس يهدد بالتهام الجميع، بلا استثناء، وأولهم سلطة الاحتلال ومستخدميها. الامر الذي ادى اخيرا الى استشراء الخلاف بين المتعاقدين. وبات الخلاف بين سلطة الاحتلال الفعلية والمستخدمين المحليين حول توزيع المناصب والمراكز وعقود الاعمار الوهمية وضخ النفط بلا مقياس او رقيب واضحا حتى لأكثر الناس سذاجة، وان اختارت سلطة الاحتلال تغليف الخلاف بالحرص على حياة العراقيين ودفع خطر الطائفية وحرصا على وحدة العراق.

وافضل مثال على مباراة الكذب المفضوح حين حذرت امريكا على لسان سفيرها زلماي خليل زاد، من تسليم وزارات الداخلية والدفاع والاستخبارات والأمن القومي الى عناصر طائفية، ملمحاً إلى أنه سيستخدم الفيتو لمنع الاعضاء الطائفيين من الوصول إلى هذه المناصب. ولم يكتف خليل زاد بذلك بل هدد سياسيي الاحتلال بقطع مايعادل الشراين الدموية لديهم، أي الرواتب والمخصصات، قائلا: ان الولايات المتحدة تستثمر مليارات الدولارات في قوات الأمن والجيش والشرطة في العراق، وينتظر دافعو الضرائب الأمريكيين إنفاق أموالهم على نحو سليم. ولن نستثمر موارد الشعب الأمريكي في قوات يديرها طائفيون.

وهو ذات التهديد الذي اطلقته الادارة الامريكية بوجوه عملائها في فيتنام الجنوبية في سنوات الاحتلال الاخيرة لفيتنام. ولمواصلة العرض المسرحي، وصل وزير الخارجية البريطاني جاك سترو الى العراق ليفرض بدوره شروط ومواصفات حكومته، داعيا عقب لقائه بالرئيس الانتقالي جلال الطالباني إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية لا تهيمن عليها جماعة دينية.

ومثلما اشرف خليل زاد على كتابة الدستور العراقي بمساعدة الزيارات المفاجئة لوزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس، ووزير الدفاع رامسفيلد وحملات التهديد والوعيد من البيت الابيض، كذلك يشرف الآن على تعيين الوزراء في الحكومة العراقية ذات السيادة والمنتخبة ديمقراطيا، تبعا لتصريحات مسؤولي الاحتلال. وسيتم التعيين، مثل كل شيء آخر تحت الاحتلال، وفقا لحاجات الشعب الامريكي وكيفية استثمار اموال ضرائبه وحماية لوطنيته وسلامة ابنائه. وهو ذات الهدف الذي يحرص عليه العراقيون المستخدمون لديهم، وان أنشدوا غير ذلك على غرار تصريح.

رئيس الوزراء العراقي الانتقالي إبراهيم الجعفري القائل ان مسألة تشكيل الحكومة العراقية القادمة هي شأن داخلي محض تقرره الأطراف السياسية العراقية. وكانت هذه هي الجملة الاولى في تصريحه، اثناء مؤتمر صحافي مشترك مع جاك سترو الذي بدأ زيارة للعراق هي الثالثة له في أقل من ثلاثة أشهر. إلا أن الجعفري سرعان ما انتبه الى انحرافه عن خطاب الاحتلال المستقيم فاستدرك قائلا بأدب جم: «من الطبيعي أننا سنستفيد من تجاربنا السابقة إذا كانت هناك أخطاء. نحن نرفض أن يتحول الانتماء إلى عقدة طائفية تأخذ مسارها في المؤسسات والوزارات العراقية».

ولنتذكر بان واحدة من حجج المتعاونين مع الاحتلال، بداية، كانت حجة تقاطع المصالح. وهي اسطوانة كررها كل من دخل العراق اثر الاحتلال بصحبة القوات الانكلو ـ امريكية. فأين اختفت حجة تقاطع المصالح الآن؟ هل تم خزنها في ذات الدرج المظلم المستخدم لاخفاء الانتخابات ونتائجها؟ وهل بامكان الجعفري والطالباني وعلاوي والحكيم وبقية الاحزاب والمكونات، وان اجتمعت كلها وطالبت بصوت واحد موحد تعيين منظف في البيت الابيض الامريكي، ستوافق الادارة الامريكية وتعينه؟

وتبلغ مأساة ايامنا محطة مضحكة جديدة عندما يؤكد لنا الجعفري، وبعد مرور ثلاثة اعوام على ما اختار هو وحزبه تسميته تحريرا وبناء للعراق الجديد، بان «اغلب محافظات العراق تعيش وضعاً مأسوياً في مجال الخدمات والأعمار برغم انها تطفو على بحيرة من النفط» مشيراً الى أن «حاجة المحافظات الي الأعمار حاجة موضوعية وواقعية لأن هناك خصوصيات ومشتركات للمحافظات في ما بينها». متجاهلا الاشارة الى مسؤوليته كرئيس للوزراء عن الاسباب التي حالت دون تحسين الخدمات العامة وتحقيق برنامجه الذي وعد به خلال الحملات الانتخابية. الأمر الذي يذكرني بتصريح للمغني الامريكي الاسود هاري بلفونتيه، عبر من خلاله عن رأي معظم الامريكيين من اصول افريقية في مناهضتهم لغزو العراق واعتبار الحرب خطا جسيما. حيث أدان موقف وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول، الداعم للاحتلال، وهو من ابناء جلدته السود، الذين عانوا تاريخيا من استعباد الرجل الابيض. قال بلفونتيه في تشرين الاول (اكتوبر) 2002: «كان هناك نوعان من العبيد. الاول هو من يعمل في المزرعة والثاني هو من يعمل في منزل السيد. وبامكان العبد الحصول على امتياز العمل في المنزل اذا ما خدم السيد بالطريقة التي يطلبها منه السيد بالضبط. ان كولن باول يعمل بتفان في خدمة السيد ليتم نقله الى المنزل».

المفارقة التاريخية هي ان تفاني كولن باول في خدمته لسيده لم تبقه طويلا في المنزل، بل سرعان ما تم الاستغناء عن خدماته حال العثور على عبد آخر اكثر منه تفانيا بالخدمة وان كان بنفس لون بشرته وهو السيدة كوندوليزا رايس. فهل ستصل رسالة بلفونتيه الواضحة البسيطة الى المتعاونين مع الاحتلال ليجنبوا اهلنا وانفسهم فقدان المزيد من الحياة وما تنتجه وتصنعه الحياة؟

* كاتبة من العراق

الصحافي خبراً.. والأوطان أيضاً

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

عندما يعتدي قوم مدججون بالسلاح على امرأة بدون مبرر سوى الهوية، وحين تكون هذه الهوية تجسيداً للتمازج والتنوع في الوطن المعني، وحين تكون المرأة المعنية امرأة متدينة تعطي في مظهرها وملبسها إشارة واضحة الى انها تنظر بجدية الى قيم وتعاليم دينها، وحين يكون ذنب هذه المرأة الأكبر هو أنها صحافية تجتهد في نقل المعلومة الصحيحة الى من يطلبها.. عندما يقع هذا العدوان في مثل هذه الظروف فان الأمر يتعدى كونه جريمة بشعة الى كونه سقوط أمة وانهيار وطن.

(2)

ليست هذه مبالغة. قد يكون الذين قتلوا مراسلة «العربية» أطوار بهجت هم عين الذين انتهكوا حرمة مرقدي الإمامين الهادي والعسكري في سامراء، وقد يكون ممن اختاروا الرد بانتهاكات لا تقل بشاعة للمقدسات، وأهم من ذلك انتهاك حرمة النفس الانسانية التي هي اعظم عند الله من حرمة الكعبة وكل مقدس آخر ـ مهما يكن فان تحول جرائم القتل على الهوية الى وباء لا تعتبر محاولة لتدمير الوطن بقدر ما هي اعلان عن ان الوطن لا وجود له في الاساس. فأين وطن هو ذلك الذين لا تأمن فيه امرأة مؤمنة بريئة عزلاء على نفسها؟

(3)

مفارقة مؤلمة غاية الإيلام ان تقتل امرأة بريئة في مدينة سامراء عاصمة الخليفة المعتصم الذي اشتهر بتجريد حملة لفتح مدينة عمورية لأن امرأة تعرضت فيها لعدوان هو دون القتل بكثير. كم اصبح شاغراً مقام الخليفة الذي كان يسمع استغاثة المرأة المظلومة عبر آلاف الاميال، حتى أصبحت المؤمنات الحرائر يقتلن على مرمى حجر من قصره ومسجده ومراقد الأئمة الكرام، ولا مغيث لهن الا الله تعالى.

(4)

في التعاليم الاسلامية فان مراعاة حرمة النفس البشرية البريئة اولا ثم المقدسات ثانيا مفروضة بغير قيد ولا شرط. فالمسلمون منهيون عن مجرد سب آلهة المشركين، ومطالبون باحترام قدسية اماكن العبادة لغير المسلمين وعدم التعرض لها ولمن فيها حتى في حال الحرب. اما حرمة النفس البشرية فهي معروفة، لأن قتل النفس البريئة ـ بغض النظر عن دين الشخص المقتول ـ تعادل في عظمها عند الله الابادة الجماعية للجنس البشري كله، والقتل المتعمد للمؤمن البريء يخلد صاحبه في النار.

(5)

من هذا المنطلق فانه عندما يقوم البعض بانتهاك حرمة النفس والمقدسات معا، اضافة الى حرمات اخرى، مثل حرمة الاشهر الحرم، وأبرزها شهر المحرم، او قدسية شهر رمضان والعبادة فيه، فانه يكون قد ابعد النجعة، وتخلص من كل شبهة انتماء الى هذه الملة. فأي صلة بالدين الاسلامي تكون لشخص يفجر القنابل في مساجد الله في موعد الافطار في شهر رمضان فيقتل المصلين الصائمين ويرتكب جريمة الانتحار. في نفس الوقت؟ اي استقبال ينتظر هذا الشخص حيث ذهب؟ وأي منطق ملتو قاده الى مثل هذا الفعل الشنيع المنكر؟

(6)

الاعتداء على مقدسات الناس أمر منكر لأنها تمثل عند الناس محور وجودهم وجوهر هويتهم، والكثيرون مستعدون لفداء مقدساتهم بالنفس ويرون الاعتداء على حياتهم اهون من النيل من مقدساتهم. والدفاع عن المقدسات ضد العدوان امر مشروع، ولكن من الواجب التفريق بين الدفاع من المقدسات والعدوان الآثم على الأنفس وعلى مقدسات الآخرين، خاصة حين يكون المعتدى عليهم لا علاقة لهم بالأمر.

(7)

علماء الشيعة وعلى رأسهم السيد علي السيستاني يستحقون العرفان والتقدير بسبب مواقفهم الصلبة ضد التحريض الطائفي ـ ولكن هذه المواقف لم تمنع للأسف البعض من الوقوع في جرائم غاية في البشاعة، مثل الاعتداء على المساجد وقتل الابرياء ـ هذه الاعتداءات لا مبرر لها، ولا يمكن الاعتذار عنها بعظم الجريمة التي وقعت. فالاعتداء على اماكن العبادة وقتل الناس على الهوية لا يعتبران قصاصا من مجرمين، وانما تنفيسا عن حقد طائفي سابق للحدث ولا علاقة له به.

(8)

عندما يتحول الصحافي الى خبر في بلد ما، ويصبح القتل على الهوية منهجا، فان الخبر وراء كل ذلك هو نعي الوطن واعلان انتحاره. ولكي يتجنب العراقيون الانحدار الى ما صارت اليه رواندا وصربيا، فان لا يكفي التبرؤ من القتلة ومنتهكي المقدسات، بل لا بد ان تتولى كل طائفة تسمية وعزل ومعاقبة مجرميها قبل ان تقوم الدولة بذلك. والا فعلى العراق السلام (ان كان قد بقي عراق اصلاً)!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk*
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN